



الحكومة المصرية توافق على اتفاقية التنازل عن جزيرتي «تيران» و«صنافير» للسعودية

29-12-2016 الساعة 13:30 | أحمد ولد مبروك

وافق مجلس الوزراء المصري، في جلسته اليوم الخميس، على اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية الموقعة في القاهرة في 18 إبريل/ نيسان الماضي، وأحالها لمجلس النواب للتصديق عليها.

وكان مجلس الوزراء قد تلقى عدد من طلبات الإحاطة بشأن عدم إرسال اتفاقية تعيين الحدود البحرية إلى مجلس النواب وفقاً لنصوص الدستور، بحسب صحيفة «الأهرام» الحكومية.

وشهدت الاتفاقية منذ توقيعها جدلاً كبيراً حول نقل تبعية جزيرتي «تيران» و«صنافير» إلى السعودية، خاصة بعد حكم المحكمة الإدارية العليا بطلان الاتفاقية.

تأتي الخطوة المصرية، بعد زيارات غير معلنة بين البلدين، قاهات بها وفود رفيعة المستوى، خلال الأسبوع الجاري، بهدف نزع فتيل التوتر بين القاهرة والرياض، وتقوية الأجواء بين الجانبين.

وكانت هيئة المفوضين بالمحكمة الإدارية العليا بهصر، أعلنت في 19 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، حكم أول درجة برفض استئصال الحكومة على اتفاقية ترسيم الحدود مع السعودية واستمرار مصرية جزيرتي «تيران» و«صنافير».

ويعتبر التقرير القانوني لهيئة المفوضين استشاري وغير ملزم للمحكمة الإدارية العليا، إلا أن المحكمة تسترشد به في قرارها.

وهددت الحكومة المصرية، باللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا، في حال صدور قرار نهائي من المحكمة الإدارية العليا بمصرية جزيرتي «تيران» و«صنافير».

وقال المستشار «رفيق شريف» نائب رئيس هيئة قضايا الدولة، المسئول الأول للدفاع عن الحكومة في تلك القضية، إن قضية «تيران» و«صنافير» لن تنتهي حتى ولو خسرت الحكومة الجولة الثانية.

وأضاف: «في حال صدور حكم من الإدارية العليا، بتأييد حكم القضاء الإداري، واعتبار الجزر مصرية، فإن الخطوة الأخيرة ستكون إقامة دعوى تنازع أحكام أهم المحكمة الدستورية العليا لوجود

تناقض بين هذا الحكم، والحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة لصالح الحكومة».

وكانت [معلومات](#)

[مصرية على لسان دبلوماسي أمريكي كبير](#)، لم يكشف عن هويته، كشف فيها أن زيارة العاهل السعودي الملك «سلمان بن عبد العزيز» للقاهرة في أبريل/ نيسان الماضي، كانت تهدف إلى «جزيرتي تيران وصنافير»، بشكل نهائي.

وحاولت مصر حاولت تأجيل ملف ترسيم الحدود البحرية بينها وبين السعودية، رغم إقرارها بالسيادة السعودية على جزيرتي تيران وصنافير، وسعى مدير المخابرات العامة المصري اللواء «خالد فوزي»، إلى إقناع الجانب السعودي أن الوقت غير مناسب لتسليم الجزيرتين، إلا أن الرياض تهسكت بهوقفها وهددت بإلغاء الزيارة، بحسب تصريحات الدبلوماسي الأمريكي.

وكانت مصادر سياسية مصرية مقربة من السفير السعودي لدى القاهرة «أحمد قطان»، كشفت عن أن هناك رفضا سعوديا تاما لأي تحسن في العلاقات تجاه النظام المصري، يقوده ولي ولي عهد المملكة الأمير «محمد بن سلمان».

وبحسب المصادر، فإن المملكة اعتبرت أن ما حدث في مسألة جزيرتي تيران وصنافير خداعا وتعهدا للملك «سلمان بن عبدالعزيز»، الذي زار القاهرة مطلع أبريل/ نيسان الماضي، ووقع عددا من الاتفاقات التي كان في مقدمتها تنازل الحكومة المصرية عن جزيرتي تيران وصنافير، في مقابل مساعدات اقتصادية سعودية.

وشملت المساعدات تزويد مصر بمشتقات بترولية، واستثمارات مباشرة، ووديعة في المصرف المركزي لدعم الاحتياطي النقدي، لكن مصر أوقفت تسليم الجزيرتين في أعقاب تظاهرات غاضبة، وتحركات قضائية قام بها معارضون مصريون أسفرت عن حكم قضائي بوقف الاتفاقية.

وضخت المملكة العربية السعودية قرابة 30 مليار دولار، وفق تقديرات اقتصادية، لصالح نظام الرئيس المصري «عبدفتاح السيسي»، منذ الانقلاب على الرئيس «محمد مرسي» أول رئيس منتخب ديمقراطيا في البلاد، في 3 يوليو/تهوز 2013 .

وعلى الرغم من الدعم السعودي الواضح للقاهرة، فإن بوصلة السياسة المصرية، خرجت عن طوع الرياض، وباتت في خط مضاد للمواقف السعودية، في ملفات حساسة للأمن القومي الخليجي والعربي، يتصدرها ملفي اليمن وسوريا.

وكانت السعودية تتوقع من مصر إرسال قوات برية كجزء من القتال ضمن قوات التحالف العربي في اليمن، لكن القاهرة رفضت، وتجاهلت وعود رئيسها ضمن سياسة «مساافة السكة» التي أعلنها مرارا «السيسي» لحماية الأمن القومي العربي.

وتداولت أوساط لبنانية وإيرانية تقارير عن وجود تعاون عسكري وأمني وسياسي بين نظامي «السيسي» و«بشار»، ووجود 18 طيارا مصريا في مدينة «حماة» السورية.

وتسود أجواء من التوتر العلاقات المصرية السعودية، على خلفية تصويت القاهرة لصالح قرار روسي في مجلس الأمن الدولي يتعلق بالزمة السورية.

ووصف الوندوب السعودي لدى الأمم المتحدة «عبد الله المهلمي» تصويت مندوب مصر لصالح مشروع القرار الروسي، بـ«الهولم».

وقال «المهلمي» بعد التصويت «كان هولها أن يكون الموقف السنغالي والهاليزي أقرب إلى الموقف التوافقي العربي من موقف الوندوب العربي (المصري)، ولكن أعتقد أن السؤال يوجه إلى مندوب مصر».

أعقب توبيخ «المهلمي»، قرار من شركة «أراهكو» السعودية، بوقف إهداداتها النفطية لمصر.

ردا على التوبيخ السعودي، وقرار «أراهكو»، سعدت صحف مصرية من لهجتها ضد المهلكة العربية السعودية، واتهمت صحيفة «الوطن» المصرية، المعروفة بقربها من أجهزة أمنية وسيادية في البلاد، الهلك «سلهان بن عبدالعزيز» بدعم جماعات إرهابية وتمويل تنظيمات متطرفة في المنطقة.

وشن إعلاميون مصريون، على صلات قوية بالأجهزة الأمنية في البلاد، حملة عنيفة ضد المهلكة العربية السعودية، بلغت إهانة الهلك ونجله، وامتدت إلى إطلاق تهديدات بوقف رحلات العمرة والحج للأراضي المقدسة، وفتح أبواب التطبيع مع إيران «العدو اللحد للمهلكة»، وشراء النفط الإيراني بديلا للنفط السعودي.

المصدر | الخليج الجديد + متابعات